



## كلمة

أمين عام وزارة التنمية الإجتماعية - مدير عام صندوق المعونة الوطنية بالوكالة

" الدكتور برق الضمور "

في افتتاح أعمال

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

الجزء الحكومي

عبر المنصة الرقمية

الثلاثاء 2022/3/15

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحبات وأصحاب المعالي الوزراء

وكيلة الأمين العام - الأمانة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا  
- الإسكوا

أصحاب السعادة المشاركين من كافة الدول الشقيقة

السيدات والسادة ممثلي المنظمات العربية والدولية والجامعات المشاركين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

انه لمن دواعي سروري مشاركتي اليوم في هذا الحدث الإقليمي الهام، الذي يهدف الى إطلاعنا على التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة 2030، ويتيح لنا مشاركة الحكومات خططنا المستقبلية في المنطقة العربية لبناء رؤية لواقع ما بعد جائحة كوفيد 19 ، واسمحوا لي في البداية أن أعبر عن كامل الشكر والإمتنان وبالنيابة عن وزير التنمية الإجتماعية ورئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب "معالي السيد أيمن رياض المفلح"، لكافة الجهود المبذولة من قبل لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا - الإسكوا لتنظيمها لأعمال هذا المنتدى وأيضا الى جهود جامعة الدول العربية وكافة هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية.

الحضور الكرام،،

لقد دأبت وزارة التنمية الاجتماعية وتنفيذاً لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه على " وهنا اقتبس من حديث جلالته" ان إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، تنطلق من تبني مواطن القوة في المجتمع، على أساس الإلتزام بالقيم، والبناء على الإنجازات، والسعي نحو الفرص المتاحة، لنتمكن من تجاوز التحديات والمعوقات بهمة وعزيمة وبالعمل الجاد المخلص لتحقيق الطموحات " انتهى الاقتباس.

وكما تعلمون فإن مكافحة الفقر والقضاء عليه هي عملية متكاملة مستمرة، تنسجم مع الإتفاقيات العربية والدولية وتوجهات القمم العربية، بما يمكّن من وضع خطة عربية متكاملة تتضمن سياسات اجتماعية ناجحة لضمان حياة كريمة وتكافلاً اقتصادياً واستقراراً اجتماعياً وصولاً إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المنشودة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز في التغطية التي توفرها برامج الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية إلا أننا لا زلنا نواجه العديد من التحديات تتعلق بالتغير المناخي وغيرها من الصدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تتطلب وجود أنظمة حماية اجتماعية قوية وقادرة على الإستجابة لتلك الصدمات ، حيث استمرت الجهود الحكومية العربية بإجراء حزمة من التدخلات وبرامج الإستجابة لتعزيز وتوسيع أنظمة الحماية الاجتماعية لتكون شاملة ومستدامة تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بحيث تخدم برامجها كافة الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع وتؤدي الى الحياة الكريمة للمنتفعين دون تأثرهم بالمخاطر التي قد تعيق حياتهم الطبيعية.

الحضور الكرام،،،

فرضت علينا التغيرات الإجتماعية السريعة ضرورة مضاعفة الجهود من قبل كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية ، لتصميم خطط مستجيبة للصدمات تضمن توفير أنظمة حماية اجتماعية وطنية مبنية على المسؤولية المشتركة بين كافة الجهات ، ولتحقيق ذلك ، تبرز الحاجة الى تحسين آليات التمويل وإستثمارها بالشكل الأفضل وايضاً الى عمل الإصلاحات التشريعية لتتواءم مع متطلبات المرحلة، مشيراً بأن وزارة التنمية الإجتماعية قد بدأت في تنفيذ المتطلبين السابقين باتخاذها كافة التدابير اللازمة لتحقيق ما جاء بالإستراتيجية الوطنية للحماية الإجتماعية 2019-2025.

وإنطلاقاً من إلتزام الأردن على مواصلة مسيرة التنمية الإجتماعية بكافة قطاعاتها وأهمية إستكمال مسيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وإيماناً بأهمية دعم الفئات الضعيفة والهشة ، فإن وزارة التنمية الاجتماعية تأخذ بعين إعتبارها وبشكل مستمر خلال وضع خططها المستقبلية ، لمرحلة التعافي لما بعد الجائحة ، أهمية تعزيز السياسات الاجتماعية وإستدامتها وشموليتها والتي تضمن تصميم برامج حماية وتنمية تسهم في دمج فئات المجتمع ممن هي بحاجة الى التمكين والحماية ، تحت مظلة الإطار الإستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد ، والإستراتيجيات ذات الصلة والتي تتضمن أطراً برامجية تهدف الى توفير أنظمة حماية اجتماعية مستدامة وشاملة وعادلة مستجيبة للصدمات.

وهنا، فإننا في وزارة التنمية الإجتماعية نوصي بأهمية استمرار التشارك بالعمل وإقامة المنتديات الإقليمية في الدول العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبالتشارك مع منظمات المجتمع المدني وكذلك تنفيذ برامج تدريبية ذات الصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما لها من فوائد كبيرة في تبادل الخبرات وتطوير المعارف وتعزيز قدرات العاملين في مجال إدارة الطوارئ وما يلزم من تمكين إحصائي لربط المسببات بالنتائج، الأمر الذي سينعكس على تعزيز قدرة الحكومات باتخاذ القرارات

المناسبة ولا سيما في الإصلاحات التشريعية والإدارية في انظمتها ومؤسساتها في خدمة شعوبها، وكذلك العمل على تعزيز التعاون لإيجاد التمويل اللازم بين الحكومات والمنظمات الإقليمية ومؤسسات التمويل العربية لتتمكن الحكومات والمجتمعات من تحقيق مشاريع استثمارية وأتمتة العمل وإيجاد منصات إلكترونية توفر خدمات الحماية الاجتماعية المطلوبة بمستوى متطور حديث وقادرة على إستهداف الفئات الأشد فقراً، كما نقترح الاستمرار في عقد الاجتماعات وورش العمل المشتركة لرسم مسارات مستقبلية هادفة الى تحقيق التنمية المستدامة 2030، ولا سيما بأنه لدينا اليوم مبادرة عربية خرجت عن القمة العربية ، وهو المركز العربي للسياسات الاجتماعيه وخفض الفقر وهي مبادرة بحاجة للدعم والتمويل الفني والمادي حيث سيكون هذا المركز حاضنة للدراسات العربية حول الفقر المتعدد الأبعاد وسيساعد الدول في وضع سياسات واستراتيجيات خفض الفقر في بلدانها وتبادل المعارف والخبرات وسيكون مزود بالخبرات الإحصائية بهذا المجال.

وفي الختام.. وايماناً بأهمية هذا المنتدى نأمل بأن تكون مخرجاته بمثابة خارطة طريق ضمن اطر زمنية محددة تعمل على تنفيذها الاطراف المشاركة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته